الفصل الثامن

تقييم التصنيع الحادث مؤخراً (الحديث)

لتقييم عمليات التصنيع فى دول العالم الثالث ، والداخلة حديثا إلى التصنيع ، فإن الكتاب يتناول بالمناقشة الأسئلة التالية :

١ – ما نوع العلاقة بين الثقافة والتصنيع ؟

٢ – ما دور الدولة فى دفع عمليات التصنيع ؟

٣ – ما العوامل الاجتماعية والسياسية التى تدفع إلى التنمية فى هذه الدول ؟

٤ – ما تأثير الاقتصاد العالمى على إحداث النجاح أو الفشل فى التصنيع بهذه الدول ؟

٥ – كيفية العلاقة بين التصنيع والتنمية ؟

العلاقة بين الثقافة والتصنيع : هل تفسر الاختلافات الثقافية أسباب النجاحات التى تحققت فى دول شرق آسيا ، مقارنة بالفشل الذى حدث فى البرازيل أو الهند .

دول شرق آسيا : سادت بها مبادئ وتقاليد «الكانفوشيسية» ، والتى تشجع على الصدق والولاء والانتماء ، مع احترام التسلسل الطبقى . والسؤال المطروح : إذا ما كانت الكانفوشيسية وراء نجاحات دول شرق آسيا ، أو حتى لإحداث الدفعات الأولى، فلماذا تأخرت البدايات ، أى لماذا لم تحدث فى الماضى ، وقت أن كان تأثير الكانفوشيسية أعلى بكثير مقارنة بالمراحل اللاحقة . ثم ماذا عن تأثير العقائد الأخرى السائدة فى هذه الدول (مثال : البوذية ، اليتوزمية) وأيضاً المسيحية (خاصة فى كوريا الجنوبية) . ثم ماذا تقدم الكانفوشيسية حول تنظيم العمل ، علاقات العمل ، أو النظم السياسية ، حيث اختلفت النظم والعلاقات بين هذه الدول ورغم أنها جميعاً تؤمن بالكانفوشيسية .

بل أن بعض المراقبين الأوربيين يرون أن الكانفوشيسية كانت إحدى المعوقات ، حيث أنها تتضمن مبادئ غير متجانسة معا ، وقد انبثقت عن تغيرات تاريخية واجتماعية متباينة ، وأحدثت صراعات داخل هذه المجتمعات ، بل أنها تتضمن مبادئ تدعو إلى ضرورة الثبات وعدم التغيير والإبقاء على الولاء ، مع حرمان تناول هذه المبادئ بالمناقشة أو الأسئلة .

البرازيل : سادت عقائد المسيحية الكاثوليكية فى أمريكا اللاتينية ، والتى تشجع على منح الصفوة المثقفة امتيازات مع الحد من المنافسة التجارية أو حرية الحصول

على السيطرة أو المال طبقا للكفاءة والمقدرة ، بذلك تتفق مع التقاليد الاسبانية التى سيطرت على دول أمريكا اللاتينية ، والمشتملة على مقاومة الديموقراطية وكذلك لنواحى الاستثمار المالى ، أو انخراط الصفوة المتميزة فى العمل .

الهند : كان للهندوسية تأثير منافس على التنمية الاقتصادية ولسيادة فكرة الآخرة، وبأن ما نصنعه فى دنيانا يحدد مقدار الثواب أو العقاب فى الآخرة ، ومما قد يكون له تأثير على منع التطور الاقتصادى .

والصحيح أن ربط فشل الهند أو البرازيل بالمبادئ الثقافية والديانات السائدة ، هو تضخيم غير مقنع ، إذ كيف يمكن تفسير الانطلاق الاقتصادى الذى حدث أثناء سنوات المعجزة فى كليهما ، حيث تحقق نمو اقتصادى ملحوظ ، ثم أن ما حدث من ركود اقتصادى فى الثمانينات لا تفسره على الأقل الديانة الكاثوليكية ، بل أن تلك التغيرات الاقتصادية وقعت تحت تأثير أوضاع السوق العالمى ، ودور الحكومة ، والاستراتيجيات المطبقة .

بذلك يكون من الصعب إعطاء تفسير للاختلاف فى النمو الاقتصادى على أساس من الثقافات السائدة فى المجتمع ، وما يقدم فى هذا الصدد يفتقد إلى المنطقية والتجانس الفكرى . مع تضخيم للموروثات الثقافية والتاريخية ، كذلك إهمال للتغيرات والارتباطات بين الأمور الاقتصادية والسياسية .

دور الدولة فى دفع عمليات التصنيع :

رغم اختلافات ما يطرحه الكتاب ، إنما هناك اتفاق على أن للدولة دور ، قد يكون كبيراً أو صغيراً طبقا لدرجة تدخلها فى صنع ما يتحقق من نجاح اقتصادى ودفع لعمليات التصنيع ، أو لما ينتج من فشل وتراجع ، وذلك طبقا لما تتخذه من إجراءات وتصدره من قوانين . لكن قد يكون الفشل راجع إلى التدخل الأكثر من المطلوب ، ومما يؤدى إلى تحجيم دور القطاع الخاص وإخراجه من المنافسة ، وفى ظل هذا التدخل الكبير للدولة ، لا يواجه القطاع الصناعى المنافسة الحادة ، ومما يصيبه بالركود وعدم الفاعلية ، وبالتالى عدم المقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية ، فى المقابل فإن عدم التدخل من قبل الدولة، سواء بتحريك الأسعار للمنتجات أو العملة، كان وراء زيادة الفاعلية سواء فى التصنيع أو المتاجرة ، وبالتالى فى التنمية .

ويؤكد تقرير للبنك الدولى فى السبعينات أن حوالى ٣١ دولة نامية ، كانت أكثرها نجاحا فى الأداء الاقتصادى ، تلك التى دولها الأقل فى الرقابة على الأسعار ، وأكثرها اتجاها نحو الاقتصاد العالمى ، أى أن تطبيق استراتيجيات التنمية المتجهة إلى الأسواق ، كانت الأفضل ، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا .

التدخل الصديق للسوق :

فى تفسير البنك الدولى للمعجزة التى جرت فى شرق آسيا ، أن التدخل من الدولة لم يسعى إلى تحريك الأسعار . هذا مع منح الحقوق الأساسية للعاملين فى مجالات السوق ، أى أن ما تحقق من نجاحات راجع إلى منح الأسعار حقوقها (Getting prices right) أو عدم فرض أى معوقات أو قيود ، ومما يذكره البنك الدولى أن تلك الحقوق شملت الآتى :

- التوجه إلى الصناعات المستهدفة (ذات الأسواق والجدوى الاقتصادية المربحة) .
- منح الدعم اللازم .
- منح الحماية للتصنيع المنتج لبدائل الواردات .
- إقامة بنوك للدولة تتولى الأعمال المالية .
- قيادة عمليات البحث والتطوير .
- تحديد أهداف التصدير .
- إنهاء الفروق بين القطاعين العام والخاص .

بذلك فإن الدور المناسب للدولة القيام به هو **تأكيد الاستثمار الكافى فى إعداد وتدريب القوى العاملة ، فتح مناخ المنافسة بين الشركات الخاصة ، فتح الاقتصاد أمام المتاجرة الدولية ، مع جعل الاقتصاد مستقرا .**

من ذلك يمكن التوصل إلى أن التدخل الصديق للسوق قد يأخذ أحد الأشكال الثلاث التالية :

- تدخل اضطرارى للدولة ، دون حماس أو رغبة ، مع تفضيل اتباع سياسة دع السوق تعمل "let markets work".
- إيجاد وتطبيق نظام المراجعات والتوازنات ، وبما يحقق أن يكون التدخل نحو تنويع الأسواق الدولية والمحلية .
- التدخل الصريح والواضح والمفتوح أمام الدولة لكن بما يتفق أكثر مع القواعد بدلا من التدخلات الرسمية .

ورجوعا إلى تقارير البنك الدولى ، فإن دول شرق آسيا فى تدخلها قد اتبعت إحدى هذه المسارات ، وبما حقق استراتيجية السوق الموجه .

علاقة الزراعة بالصناعة :

هناك اتفاق على أن أساس التنمية هو التصنيع ، حيث أنه العنصر القائد للاقتصاد . كذلك لا يوجد احتياج لفصل قطاع الصناعة عن الزراعة ، إذ من السهولة تحريك رأس المال من الصناعة إلى الزراعة والعكس صحيح بالطبع . ومع

ازدياد ميكانيزم السوق ، فإن المؤسسات والهيئات القائدة ، تشجع مصادر التمويل العاملة فى كلا القطاعين ، لكن تركزت المشكلة فى الإنتاجية ، إذ أن التصنيع يحقق الإنتاجية المرتفعة وبالتالى الدور الأساسى والهام لنمو مختلف القطاعات الأخرى ، بذلك فإن كفاءة التنمية الاقتصادية تقوم على التكافل الديناميكى بين كلا القطاعين (الصناعى والزراعى) ، يساعد على ذلك تنظيم الدولة للتجارة والأسعار والضرائب والزراعة مع الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والتسهيلات الائتمانية ، والبنية الفوقية ، ومما يحقق المكاسب ، التى يزداد تأثيرها إذا ما أحسن توزيعها على أغلب الفلاحين وبما يحقق رفع القوة الشرائية .

وفى حالة **البرازيل** ، كانت الاشتراطات المفروضة على التجارة قد أوجدت قيود على أسعار المحاصيل الزراعية ، خاصة المخصصة للغذاء ، مما أدى إلى انخفاض أسعاره، وسهل للعمال الصناعيين شراءه . لكن كان لعدم التطوير التكنولوجى دوره فى ثبات إنتاجية الأرض ، مما أثر على النمو الاقتصادى . وقد ضاعف من سوء النتائج تركز ملكية الأراضى فى يد عدد محدود من الملاك ، بذلك ظل القطاع الزراعى فقير ، ومما أدى بالتالى إلى زيادة سكان المدن مع تكاثر المناطق العشوائية .

كذلك فى **الهند** شكلت الزراعة دوراً أساسياً فى استنزاف الموارد ، التى كان يمكن تخصيصها للصناعة ، ففى الخمسينات كان الإنتاج الزراعى منخفض ، وبالتالى لا تتحقق فوائض مالية توجه للاستثمار الصناعى . كما كان لمحدودية الثورة الخضراء مع عدم توفر الموارد والاستثمارات اللازمة للتنمية ، حتى للزراعة فقط .

كذلك كان التبادل التجارى بين القطاعين فى صالح الزراعة خلال الستينات والسبعينات ، ومما أوجد الاقتناع بأن الزراعة مستنفذة للمصادر دون إحداث لتنمية صناعية أو رفع لإنتاجية الزراعة . وحتى عندما ارتفعت إنتاجية الزراعة فى أواخر السبعينات ، فقد كان لتناقص الضرائب المفروضة على الزراعة دورا مؤثرا على عدم توفير الاستثمارات اللازمة للصناعة .

وتوضح هذه الأمثلة ، أن العلاقة بين الزراعة والصناعة تخضع للعديد من المؤثرات ، بذلك لا يمكن وصفها بأنها بسيطة حسابياً (أى جمع أو طرح) . لكن فى أى الأحوال لابد من إحداث التكامل بين كلا القطاعين .

التصنيع والجنس :

أدت الصناعات كثيفة رأس المال فى الهند والبرازيل إلى إخراج النساء ، خاصة من القطاعات الرئيسية والهامة ، فتاريخيا خلال سنوات المعجزة البرازيلية ، تزايد تشغيل النساء ، لكن مع انخفاض نسبتهن إلى الذكور الفاعلين فى الصناعة ، وفى السبعينات لم تزد نسبة النساء العاملات بالصناعة عن ١٢٪ .

أما فى الهند فإن نسبة النساء إلى إجمالى العاملين بالصناعة ظلت ثابته عند حوالى ٩٪ وذلك منذ عام ١٩٥١م إلى عام ١٩٨٧م ، أى لفترة ٣٦ عاما ، مع لعب دوراً أساسياً فى قطاعات الصناعة كثيفة العمالة . أما فى دول شرق آسيا ، فإن نسبة النساء بالصناعة كانت عالية ، حيث أوضحت الإحصائيات التى اجريت فى عام ١٩٨٧م فى كل من كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، الفلبين إلى أن نسبة النساء فى هذه البلاد لا تقل عن ٤٠٪ وقد تصل إلى ٥٠٪ ، مع تركز الهدف على الصناعات كثيفة رأس المال ، والعاملة فى مجالات التصدير . لكن تختلف الصورة حالياً مع رفع مستويات تكنولوجيات التصنيع ، وبنجاح كبير .

وبصفة عامة كانت النساء فى أوضاع مستغلة ، وسهل التحكم فيهن ، مع معانتهن من القهر والسيطرة المزدوجة (العمل والبيت) ، كذلك منحنهن مرتبات منخفضة ، وتحت ظروف سيئة ، إضافة إلى العمل غير المدفوع الأجر فى المنازل ، ولا يعنى تشغيل النساء فى القطاعات الرسمية أن ذلك أفضل ، إذ من الثابت إن النساء مطلوبات لانخفاض المرتبات ، وبما يحقق فوائد اقتصادية .

لذا من المتطلب دراسته ، كيف أن التصنيع الحالى قد نتج عنه عدم مساواة فى الجنس ، سواء داخل مكان العمل أو خارجه (المنزل) .

تأثير السوق العالمى على التصنيع الحادث مؤخراً (الحديث)

لعب انخفاض أسعار القوى العاملة دوراً مؤثراً فى تحقيق الميزة التنافسية لدول شرق آسيا ، لكن كتحليل لواقع السوق العالمى . فإن هذه الفرضية لا تعد كافية للإقناع ، ذلك أن السوق العالمى قائم على منافسات غير متكافئة أو متوازنة ، وناتجه عن عدم المساواة فى الإنتاجية ، خاصة فى ظل تكنولوجيات الإنتاج الكبير ، مع القيام بالبحث والتطوير ، وإصلاح البنى الفوقية ، وفى ظل الأسواق القائمة والمستقرة فى دول العالم الأول ، فإن المنافسة من دول العالم الثالث تواجه عدم التكافؤ مع اتباع الأساليب الشرسة والقاتلة ، حتى أثناء عمليات التسويق داخل أسواقهم المحلية ، ومما يؤكد على الاحتياج إلى دعم الحكومات للصناعات الهادفة إلى التصدير ، خاصة مع انخفاض أسعار منتجات الشركات متعددة الجنسيات .

وفى الواقع الفعلى فإن التكنولوجيات المتقدمة (فى القطاعات كثيفة العمالة ، مثال النسيج) تكون خارج المنافسة ، حتى فى ظل العمالة الرخيصة ، ومما يؤكد على أن التصنيع الحديث يواجه العديد من المشاكل الصعبة ، ومما يلزم التأكيد معه بفرض الحماية على الإنتاج المحلى ، من أسواق المنافسة غير المتكافئة . وربما يلعب الموقع الجغرافى دوراً إيجابياً ، كذلك بالتأكيد فإن الدعم الأمريكى ماليا ، مع فتح السوق الأمريكى قد حقق نتائج إيجابية سواء أمام دول شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية أما مصيدة الاقتراض ، وإن كانت قد حققت بعض الاستفادة ، وأتاحت حل

مشاكل التمويل فى بدايات التصنيع ، إلا أنها فتحت الخية أمام ما حدث من تعسر قاسى فى السداد وضاعف من الخسائر مع ارتفاع معدلات الفائدة ، وقد انعكس تأثيرها على الوضع الاقتصادى فى الثمانينات ، وعلى نحو شاسع ومما أدى إلى ما حدث من انكماش كبير . وفى أى الأحوال فإن دور الدولة المتمثل فى السياسات والقرارات قد زاد أو قلل من مأساة الديون .

لذلك فإن العلاقات بين الحكومات والاقتصاد العالمى ليست علاقة بسيطة ، بل أنها ذات أبعاد متنوعة وشاسعة ومعقدة ، وما تحقق من نجاحات لبعض الدول لا يمكن إعادته ثانيا أو احتذائه نظراً لأن الظروف قد تغيرت ، وعلى نحو كبير .

وبالتأكيد فإن الدول الآسيوية الداخلة إلى التصنيع حديثا ، مثال : تايلاند ، ماليزيا ، أندونيسيا وربما الصين أيضاً . لن تستطيع أن تحقق ما وصلت إليه اليابان ، أو كوريا الجنوبية ، أو تايوان ، ولو تركت لقوة السوق غير المنتظمة ، فإن هذه الدول فى أفضل الأحوال سوف تستمر فى إنتاج السلع القائمة على كثافة العمالة المنخفضة الأجر ، وربما تتحقق نجاحات مع استخدام تكنولوجيات أفضل ، لكن لا يمكن اتمام ذلك دون مساندة الدولة .

التصنيع والتنمية :

توضح الأرقام المنشورة عن التنمية الاجتماعية فى الدول محل الدراسة أن هناك فروق واضحة ، يمكن التعبير عنها بالمؤشرات : دخل الفرد ، توقعات العمر ، نسبة محو الأمية ... إلخ ، وعلى النحو الذى يوضحه الجدول رقم (١) ، حيث شمل هذه المؤشرات للتنمية فى دول : هونج كونج ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، البرازيل ، أندونيسيا ، الفلبين ، الهند . وقد تم ترتيب هذه الدول تنازليا حسب دخل الفرد فى عام ١٩٩٢م ، حيث كان أعلى دخل للفرد فى هونج كونج والأقل فى الهند ، وقد تلى هونج كونج ، سنغافورة ثم كوريا الجنوبية ، وقد سار على نفس النحو مؤشرات توقعات العمر ونسبة محو الأمية ، إذ كانت الأعلى أيضاً فى هونج كونج والأقل فى الهند ، وفيما بينهما تدرج الانخفاض فى الدول محل الدراسة ، ولم تخرج عن القاعدة غير أرقام الفلبين ، التى قد يفسرها ارتفاع نسبة المهاجرين إلى خارج الفلبين للعمل بالدول العربية والأوروبية ، أى حيث توجد ظروف عمل أفضل عما هو قائم داخل الفلبين .

بذلك يتضح أن التنمية الاجتماعية فى دول شرق آسيا قد حققت مؤشرات أعلى مقارنة بما تحقق فى البرازيل والهند ، كذلك الأمر بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا (تايلاند وماليزيا) ، حيث حققت أيضاً أرقام أفضل عن الهند أو البرازيل ، وإن كانت على نحو ليس واضحاً ، مثال عند المقارنة بدول شرق آسيا ، وقد شارك البرازيل والهند ، دول الفلبين وأندونيسيا ، حيث تحققت أيضاً مؤشرات أقل عن دول شرق آسيا .

أما من حيث المساواة فى الدخل أو نسبة الفقر والواردة بالجدول رقم (٢) ، فإن أرقام شرق آسيا أيضاً أكثر تميزاً ، فحينما كانت نسبة الفقراء فى الهند ، سواء فى المدن أو الريف عالية (٣٨٪ & ٤٩٪ على التوالى) إلى أنها كانت الأفضل فى توزيع الدخل ، حيث كانت نسبة أعلى ٢٠٪ من السكان فى الدخل أقل من ٢٠٪ بحدود ٤,٧٪ ، بينما كانت هذه النسبة أعلى من ذلك فى باقى الدول الآسيوية ، ووصلت إلى الأسوأ فى توزيع الدخل فى البرازيل حيث كانت ٣٢,١٪ ، كما ارتفعت نسبة الفقراء سواء فى المدن أو الريف (٣٨٪ و ٦٦٪ على التوالى) ، بذلك كان الريف فى البرازيل يشتمل على نسبة مرتفعة من الفقراء ، بينما كانت هذه النسبة للفقراء فى كوريا الجنوبية ٥٪ فى المدن و ٤٪ فى الريف ، وبالتأكيد فإن ذلك يتماشى مع ارتفاع معدلات الدخل، وفى كوريا الجنوبية كان جميع السكان يتمتعون بوجود صرف صحى مناسب وجيد، بينما فى الهند لم تتجاوز هذه النسبة ٦٢٪ فى المدن ، وانخفضت على نحو كبير فى الريف ، إذ لم تتجاوز ١٢٪ .

جدول رقم (١)

مقارنة دخل الفرد بتوقعات العمر ونسبة محو الأمية

فى بعض الدول(*) (عام ١٩٩٢م)

الدولـــة	دخل الفرد (دولار/ عام)	توقعات العمر (عام)	نسبة محو الأمية (٪)
هونج كونج	٢٠٣٤٠	٧٩	١٠٠
سنغافورة	١٨٣٣٠	٧٥	١٠٠
كوريا الجنوبية	٩٢٥٠	٧١	٩٧
ماليزيا	٧٧٩٠	٧١	٨٢
تايلاند	٥٩٥٠	٦٩	٩٤
البرازيل	٥٢٤٠	٦٦(**)	٨٢
أندونيسيا	٢٩٥٠	٦٣	٨٢
الفلبين	٢٥٥٠	٦٦	٩٤(**)
الهند	١٣٥٦	٥٣	٤٦

(*) مرتبة تنازليا حسب دخل الفرد / العام .

(**) تشمل هذه الأرقام المهاجرين إلى خارج الفلبين للعمل فى الدول العربية والأوروبية حيث توجد ظروف عمل أفضل عن داخل الفلبين .

جدول رقم (٢)

حول مؤشرات توزيع الدخل ونسبة الفقر فى بعض الدول

	نسبة أعلى ٢٠٪ من السكان إلى أدنى ٢٠٪ ١٩٨١-١٩٩٢م	نسبة الفقر/ عام ١٩٩٠م	
		المدن	الريف
هونج كونج	٨,٧	٨,٧	٨,٧
سنغافورة	٩,٦	٩,٦	٩,٦
كوريا الجنوبية	٨,٧	٥	٤
ماليزيا	١١,٧	٨	٢٣
تايلاند	٨,٣	٧	٢٩
البرازيل	٣٢,١	٣٨	٦٦
أندونيسيا	٤,٩	٢٠	١٦
الفلبين	٧,٤	٤٠	٥٤
الهند	٤,٧	٣٨	٤٩

وفى البرازيل يتضح بجلاء وجود نسبة مرتفعة من عدم المساواة فى توزيع الدخل حيث تصل النسبة (٢٠٪) من الأعلى إلى الأقل محل الدراسة إلى ٣٢,١٪ .

أما فى الصين فرغم انخفاض دخل الفرد/ عام ، إذ كان ١٩٥٠ دولار عام ١٩٩٠م ، إلا أن معدلات استهلاك الفرد كانت مرتفعة ، ويعزى ذلك إلى أن أغلب السكان يعملون فى الإنتاج الزراعى ، بالإضافة إلى عدالة توزيع الدخل ، وإن كان لم يكن متساوى على مستوى الأقاليم ، فقد كانت المنطقة الساحلية ، ومنطقة بكين تحظى باستقبال أعلى الاستثمارات الأجنبية ، بذلك كانت معدلات النمو بها مرتفعة ، وعلى نحو أعلى بكثير عما تحقق فى المناطق الغربية أو الداخلية .

كذلك فإن بعض المناطق قد توفر لها معدلات حرية أكبر لاستعادة فائض الدخل ومما أوجد المخاوف فى باقى المناطق ، حيث ساد الاعتقاد بأن دفع قوى السوق ، من الممكن أن يزيد من عدم المساواة وليس من إضعاف هذه الفروق فى الدخل ، كذلك شهد عقدى الثمانينات والتسعينات هجرة متزايدة من السكان إلى المدن ، دون وجود عقود عمل ، وقد قدر أن عدد هؤلاء السكان يتجاوز المليون فرد فى كل من بكين ، شنغهاى ، هيرانجيزهو، لذا يطلق عليهم اصطلاح السكان الطافين على السطح (Floating Population) .

هذا وقد وصلت نسبة النمو السكانى فى المدن خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٢م فى كوريا الجنوبية إلى ٣,٢ ٪ ، وهذه نسبة مرتفعة مقارنة بما تحقق فى البرازيل حيث كانت ١,٧ ٪ أو فى الهند ١,٢ ٪ ، وإذا ما ارتبطت هذه النسبة بعدد السكان فى هذه الدول (٤٣ ، ١٥٣ ، ٨٨٥ مليون نسمة فى كوريا الجنوبية، البرازيل ، الهند ، على التوالى) يتضح كبر حجم نسب هذه الزيادة فى أعداد السكان فى المدن ، إضافة إلى هذه الفروق فى زيادة أعداد السكان بالمدن ، فإن معدلات البطالة فى كوريا الجنوبية أقل ، ودخل الفرد أعلى ، لذلك لا يكون من المدهش ارتفاع نسب الفقراء فى المدن فى كل من البرازيل والهند ، وقد صاحب هذا الفقر، وكما هو متوقع ، الزيادة فى تكون والأحياء العشوائية ، حيث تنشأ دون تخطيط مسبق وكانت أكثر انتشاراً فى الهند والبرازيل .

فى المقابل فإن للتوزيع السكانى فى كوريا الجنوبية ، وضع سئ ، ذلك أن أعداد السكان فى المدن كان فى عام ١٩٦٠م يشكل ٢٨ ٪ من إجمالى السكان ، ثم ارتفع فى عام ١٩٩٠م إلى ٧١ ٪ ، أى أن هناك نزوح مستمر من الريف إلى المدن ، ولكن فى سول العاصمة وصل عدد السكان إلى ١٠ مليون محققة بذلك لنسبة ٢٤ ٪ من إجمالى السكان بينما لم تزد مساحتها عن ٦, ٪ من إجمالى مساحة كوريا الجنوبية ، ويبلغ عدد السكان فى محيط دائرة مدينة سول ١٨,٦ مليون نسمة ومما يشكل ٤٢ ٪ من إجمالى السكان ، وخلال الفترة من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٨٨م انخفضت نسبة الوحدات السكنية المتوفرة إلى إجمالى الطلب عليها من ٨٢,٥ ٪ إلى ٦٩,٨ ٪ ، بذلك فإن ٢٨ ٪ من السكان لا يمتلكون أراضى وحوالى ٢٥ ٪ السكان يعيشون فى وحدات مستأجرة (أى يشترك فيها أكثر من عائلة أو عائلتين وربما ثلاث عائلات) ، كما أن ٢٠ ٪ من السكان يعيشون فى عشوائيات غير قانونية أو مصرح بإقامتها .

وعلى نحو مماثل كانت أوضاع الإسكان فى هونج كونج ، حيث يوجد تزاحم كبير ، كما توجد المساكن ذات الفواصل المعدنية ، حيث يعيش السكان فى غرفة واحدة، مع حماية ممتلكاتهم من السرقة باستخدام الفواصل المعدنية ، ذلك إضافة إلى ألوف المبانى غير القانونية المشغولة بالسكان ، حيث وصل أعدادهم فى منتصف الثمانينات إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ألف نسمة ، بذلك يمكن القول أن مستويات الزحام وانخفاض نوعية وجودة الإسكان ، لا يزال أقل بكثير عما تحقق من ثراء وارتفاع فى الدخل فى هونج كونج ، وأن أغلب السكان متوسطى الدخل يحيون فى أحياء ومساكن شديدة الازدحام .

كذلك شملت الأمثلة المذكورة ، وجود علاقة تبادلية بين التنمية الصناعية وما

تتحمله البيئة من تكلفة وأعباء ، ذلك أن تلوث الهواء في مدن الدول حديثة التصنيع قد وصل إلى معدلات عالية فخلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥م وصلت نسب الجزئيات الدقيقة وثانى أوكسيد الكبريت إلى النحو المذكور فى الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

نسب التلوث بالجزئيات الدقيقة وثانى أوكسيد الكبريت

فى بعض المدن بالدول حديثة التصنيع (١٩٨٢ - ١٩٨٥م)

المدينة	الجزيئات الدقيقة ميكروجرام / م٣	ثانى أوكسيد الكبريت ميكروجرام / م٣
بكين	٣٠٧	٦٢٥
بروكسل	٩٧	؟
لندن	٧٧	١٧١
نيويورك	١٢١	١٣١
سان بولو	٣٣٨	؟
بانكوك	٧٤١	؟
مانيلا	٥٧٩	١٩٨
كاليكتا	٩٦٧	؟
دلهى	١٠٦٢	؟
فرانك فورت	؟	٢٣

وهذه النسب المرتفعة للتلوث تأتى نتيجة لاحتراق الوقود الاحفورى ، على نحو غير كفء (دون استخدام للإضافات ، مع ارتفاع نسب الكبريت فى نواتج عمليات التكرير) بذلك فإن هذه الأرقام تعبر بجلاء عن المشاكل البيئية فى مدن العالم الثالث وافتقارها إلى الهواء النظيف الصديق للبيئة .